

بسم الله الرحمن الرحيم

GCC. SOCIETY
FOR HISTORY & ARCHAEOLOGY



جمعية التاريخ والآثار
بجدول مجلس التعاون لجدول الخليج العربية

الموافق / / ٢٠٠٠ م

التاريخ ٩ / ٩ / ١٤٢٩ هـ

الرقم ٤٨ / ٢٩ / ٤٠

(إفادة)

تفيد جمعية التاريخ والآثار بجدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، بأن
الدكتورة / سلوى بنت سعد الغالي (عضوة هيئة التدريس بجامعة الملك
عبدالعزیز) قد شاركت بالبحث الموسوم بـ (ملامح من أوضاع المسيحيين في
جدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي من خلال وثائق الأرشيف
البريطاني ١٨٦١-١٨٩٤ م) في اللقاء العلمي التاسع للجمعية الذي عقد في
مدينة جدة خلال الفترة من ١٦ - ١٩ ربيع الثاني ١٤٢٩ هـ الموافق ٢٢ - ٢٥
إبريل ٢٠٠٨ م ، وتم نشر البحث المذكور في الكتاب السنوي للجمعية الموسوم بـ
(سلسلة مداورات اللقاء العلمي السنوي للجمعية - ٩) وهو كتاب محكم
علمياً .

أمل الاطلاع والإحاطة .

أمين عام الجمعية

أ. د. أحمد بن عمر الزيلعي

ملاحم من أوضاع المسبحين في جدة في النصف الثاني من

القرن التاسع عشر الميلادي

من خلال

وثائق الأرشيف البريطاني

(١٨٦١-١٨٩٤م/١٢٧٨-١٣١٢هـ)

إعداد

د. سلوى سعد سليمان الغالي

ملاحح من أوضاع المسيحيين في جدة في النصف الثاني من

القرن التاسع عشر الميلادي

من خلال

وثائق الأرشيف البريطاني

(١٨٦١-١٨٩٤م/١٢٧٨-١٣١٢هـ)

تهدف هذه الدراسة إلى استطلاع أوضاع المسيحيين في جدة في ظل الحكم العثماني للحجاز في الفترة (١٨٦١-١٨٩٤م/١٢٧٨-١٣١٢هـ) وذلك من خلال وثائق وزارة الخارجية البريطانية المحفوظة في دار السجلات البريطانية العامة (P.R.O) التي ترجمت وصنفت حسب موضوعاتها مع الحرص على وضع التحليلات والتعليقات في هوامش الدراسة ، وذلك إما للتوضيح أو لتصحيح بعض الأخطاء التي وردت في ثنايا الوثائق. (*)

خضع الحجاز خضوعاً تلقائياً وسلمياً للسيادة العثمانية عام ١٥١٧م/٩٢٣هـ وذلك بعد أن لفظت الدولة المملوكية أنفاسها الأخيرة على يد السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠م/٩١٨-٩٢٧هـ) . وهكذا سيطرت الدولة العثمانية على الشام ومصر والحجاز ثم أجزاء من اليمن ، وغدت منذ حكم السلطان سليم الأول تضم الأماكن المقدسة الإسلامية في الحجاز وعلى رأسها المسجد الحرام حيث الكعبة المشرفة في مكة المكرمة والمسجد النبوي مثوى الرسول صلوات الله وسلامه عليه في المدينة المنورة، فضلاً عن المسجد الأقصى في فلسطين وهو أولى القبليتين وثالث الحرمين الشريفين ومسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) . وهكذا أضفى الحجاز على الدولة العثمانية زعامة دينية في العالم الإسلامي ترتب عليها استثناء

(*) أصل الدراسة هو الوثائق البريطانية وتاريخ هذه الوثائق هو التاريخ الميلادي وللدقة تم استخدامه علماً بأنه لم يتم إغفال التاريخ الهجري فوضع من باب تسهيل المقارنة .

الدولة العثمانية لولاية الحجاز من بعض التنظيمات العثمانية التي طبقت في بقية الولايات العثمانية (٢) .

أما تعايش المسيحيين في الدولة العثمانية فقد تم تنظيمه في ضوء نظامين، اختص الأول برعايا الدولة من غير المسلمين وهو ما عرف بنظام الملل (٣) والذي منحهم كياناً ذاتياً خاصاً، أما الثاني فقد اختص بتنظيم العلاقة مع رعايا الدول الأوروبية القاطنين أو القاصدين للولايات العثمانية وهو ما عرف بنظام الامتيازات الأجنبية Capitulation (٤) .

وفي ظل هذين النظامين تمتع المسيحيون بالحرية الدينية، وتحملت الدولة العثمانية مسؤولية حماية أرواحهم وممتلكاتهم بل إن الدولة في القرن التاسع عشر الميلادي/الثالث عشر الهجري خطت خطوات واسعة نحو إزالة الفروق الدينية والمذهبية بين رعاياها المسلمين وغير المسلمين، فاستهل السلطان عبدالمجيد الأول حكمه (١٨٣٩-١٨٦١م/١٢٥٥-١٢٧٨هـ) بإصدار مرسوم أطلق عليه اسم خط شريف كلكانة (٥) وبدأ بذلك ما عرف بعهد التنظيمات الخيرية العثمانية، وفي عام (١٨٥٦م/١٢٧٣هـ) أصدر السلطان عبدالمجيد الخط الثاني والذي أطلق عليه اسم الخط الهمايوني (٦) وكلا الخطين انصبت آثارهما في مصلحة الملل غير المسلمة- خاصة المسيحيين- إذ منحتهما مزيداً من الامتيازات داخل الدولة العثمانية .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل حظي المسيحيون في ولاية الحجاز- ذات الخصوصية الدينية- بروح التساهل التي حظى بها إخوانهم المسيحيين في بقية الولايات العثمانية عند تطبيق نظام الامتيازات الأجنبية ؟ حقيقة إن ولاية الحجاز كان لها وضع خاص، وإن كان تساهل الدولة العثمانية في إعطاء الامتيازات للرعايا الأوروبيين في بعض الأحيان كان نتيجة للضغوط التي مورست عليها من قبل الدول الأوروبية لصالح رعاياها من المسيحيين في جدة بحكم قربها من المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة واللذان لم يكن يسمح لغير المسلمين بدخولهما، أما الطائف فقد اضطر المسيحيون عند الرغبة في الذهاب إليها للحصول على إذن من السلطات المحلية العثمانية (٧) . هذا وقد ثبت في بعض المصادر والمراجع العربية أن أمير مكة المكرمة

الشريف أحمد بن زيد (٨) قد اخرج غير المسلمين من جدة عام (١٦٨٧م/١٠٩٩هـ) "وفي هذا العهد اصدر شيخ الحرم والي جدة أمره بأن لا يبقى في جدة غير مسلم وشدد في تعقبهم فغادر غير المسلمين جدة عن آخرهم ولم يبق منهم إلا من أعلن إسلامه" (٩).

وعندما زار الرحالة بوركهارت Burkhardt (١٠) جدة عام (١٨١٤م/١٢٣٠هـ) وصف أوضاع المسيحيين فيها بقوله "يوجد مسيحيون يقيمون بجدة، وهناك يونانيون قليلون يعملون في التجارة، وكان قد ومهم إلى جدة من مصر وكانوا مجبرين في أيام الشريف على ارتداء لباس خاص، وكانوا ممنوعين من الوصول إلى باب مكة في جدة، وعندما حكم الأتراك الحجاز أزيل هذا النظام الدقيق، والآن للمسيحي كامل الحرية في التنقل في جدة، وإذا مات لا يدفن في جدة لأنها تعتبر أرضاً تابعة للأراضي المقدسة، ويوجد محل خاص في الجزر الصغيرة يؤذن لهم في الدفن به" (١١).

كما كتب شارل ديديه Charles Didier (١٢) في عام (١٨٥٤م/١٢٧١هـ) عن أوضاع المسيحيين في جدة قائلاً "أتى زمان لم يكن فيه وجود غير المسلمين في جدة مسموحاً كما هو الحال عليه اليوم في المدينتين المقدستين، لم يكونوا يجرؤون على الظهور بملابسهم الأوروبية وإن ماتوا فإن رفاتهم كانت تحمل إلى جزيرة في مرسى جدة لكي لا يدنس الأراضي المقدسة. لقد تغيرت الأمور اليوم فالمسيحيون يتمتعون اليوم في جدة بكامل حريتهم وأمان يوازي ما يجدونه في مصر وإستانبول" (١٣).

ومما سبق يتضح أن قبول التعايش مع المسيحيين في مجتمع إسلامي محافظ كمجتمع جدة لم يكن بالأمر السهل، ولكن يبدو أن السلاطين العثمانيين قد بذلوا جهوداً كبيرة لتحقيق نوع من التوازن بين ما هو قائم في ولاية الحجاز وبقية ولايات الدولة العثمانية عند تطبيق نظام الامتيازات الأجنبية ومما يؤيد وجهة نظرنا عبارة شارل ديديه "فالمسيحيون يتمتعون اليوم في جدة بكامل حريتهم وأمان يوازي ما يجدونه في مصر وإستانبول".

ويبدو أن قبول أهالي جدة للتعايش مع هؤلاء المسيحيين كان مرهوناً بتوجهات السلاطين العثمانيين الذين ألزمهم معاهدات الامتيازات التي ارتبطوا بها مع الدول الأوروبية بالمحافظة على حقوق رعاياها، خاصة وأنه كان لتلك الدول الأوروبية قنصليات في جدة ترصد للعثمانيين مدى التزامهم بذلك، ومن تلك القنصليات كانت القنصلية البريطانية بجدة (١٤) والتي يمكن لنا القول بأن تقارير قنصلها هي عماد هذه الدراسة، وقد لمسنا من التقارير مدى اهتمام بريطانيا بمنطقة البحر الأحمر لدرجة أنها اعتبرت وأن جودها في موانئ البحر الأحمر أحد أهم مسارات سياستها الرامية إلى تعزيز وجودها في الهند من خلال وضع إستراتيجية سياسية واقتصادية تضمن لها السيطرة على الممرات المائية المؤدية إلى الهند، فضلاً عن رغبتها في فرض رقابة شديدة على الهنود المسلمين خاصة عند قدومهم للحجاز لتأدية فريضة الحج بحجة رعاية مصالحهم وحفظ حقوقهم. وستناول من هذه التقارير ما يكشف لنا عن أوضاع المسيحيين في جدة في فترة الدراسة في ظل

الموضوعات التالية:

مقبرة المسيحيين:

كتب القنصل البريطاني في جدة ستانلي Stanle في ٨ فبراير (١٨٦١م/١٢٧٨هـ) إلى سفارة حكومته لدى الباب العالي خطاباً جاء فيه "وصلني خطابك الذي تبلغني فيه بإنفاق مبلغ (٥٠ جنيه) لتوسعة وإصلاح مقبرة المسيحيين في جدة (١٥). وقمت بعمل اتصالاتي على الفور، وآمل في تحقيق ذلك بكفاءة حتى يمكن اغتنام فرصة وجود ناونيت Nounet (١٦) في نقل بقايا ضحايا عام (١٨٥٨م/١٢٧٥هـ) (١٧) إلى المكان الجديد وهي موجودة الآن في حفرة على بعد مسافة (١٥٠ ياردة) من منطقة مغطاة بالبحر وأتوقع يوماً وصول ناونيت وقد صدرت إليها الأوامر بالبقاء في هذا البحر لمدة ثلاثة أشهر" (١٨).

كما كتب القنصل البريطاني في جدة زوهراب Zohrab لسفارة حكومته تقريراً مفصلاً في ١٣ نوفمبر (١٨٧٩م/١٢٩٧هـ) عن وضع مقبرة المسيحيين في جدة جاء فيه "منحت قطعة أرض تقع في جنوب هذه

المدينة عام (١٨٥٩م/١٢٧٦هـ) للمسيحيين لدفن موتاهم فيها . وتبلغ مساحة هذه الأرض (١٨×٣٢ ياردة) وتم تسوير هذه المساحة بالأسوار الذي بلغ ارتفاعها (٨ أقدام) واستُخدمت لدفن جميع الموتى من غير المسلمين الذين يتوفون في جدة، حيث يعيش في جدة مسيحيون من جميع الدول كما يوجد فيها يهود . وقد دفن فيها خلال العشرين سنة الماضية كل الموتى الذين ماتوا في الفترة السابقة بحيث لم يعد يوجد فيها أي مكان خالٍ لاستقبال المتوفين الجدد لذلك وُضِعوا في مقابر الآخرين ، كذلك تصدعت أسوار المقبرة وسبب هذا التصدع لا توقع أن تصمد لأكثر من عام . عندما منحت هذه الأرض كان عدد من الأوروبيين يقيمون في منازل تقع في الجزء الجنوبي من جدة، لذلك كانت المقبرة تقع على بعد مناسب قريب منهم وكان يمكنهم حراستها، ولكن بعد مذبحه عام (١٨٥٨م/١٢٧٥هـ) تم تحريك هؤلاء الأوروبيين للإقامة في الجزء الشمالي من المدينة (١٩)، لذلك هُجرت المقبرة، وأصبحت بعد فترة قصيرة ملجأ له خصائص سيئة وما زال كذلك حتى الوقت الحاضر . إن غير المسلمين يقيمون الآن في الجزء الشمالي من المدينة، وأصبحت المسافة للقيام بالدفن ليست طويلة فقط وإنما يتوجب للوصول إلى المقبرة المرور بقرية يرسل إليها نساء هن صفات سيئة، وهذه الحقيقة تعرض المقبرة الحالية للخطر نتيجة للإهانة التي تحدث عند القيام بالدفن والتي ربما يترتب عليها نتائج خطيرة . لقد ظهرت هذه الحقائق وأصبحت لها خطورتها أمام مجتمع القناصل هنا ولذلك قاموا بمناقشتها وحدث أخيراً اجتماع بخصوص هذا الموضوع تم فيه مناقشة جميع الجوانب بعناية، وذهبنا إلى المقبرة وقمنا بفحصها واتهينا إلى رأي أنه لا بد من المطالبة بمكان جديد للمقبرة . إن مساحة المقبرة كما سبق وذكرت تبلغ (١٨×٣٢ ياردة)، ووجدنا جدرانها متداعية بشدة، وتحيط الحفر بها من جميع الجوانب، وقد طمست معالم القبور كثيراً حيث إننا لم نعر على أثر لشواهد تدل على المدفونين أسفلها بسبب تحريك الصلبان الحجرية والخشبية . وكل ما تمكنا من تمييزه هو مساحة صغيرة من الأرض كانت ممتلئة بالأجساد بحيث أنه لا يمكن حفر أي قبر بدون تدمير آخر، وفي حالة وضع أجساد أكثر فيها لا بد أن تحل محل الأجساد الموجودة هناك . كذلك وجدنا أن

الأرض لا يمكن حفرها بسبب انخفاضها، كونها مقبرة سابقاً، ولا يمكن تحريك الأجساد أكثر من ثلاثة أقدام عن السطح. وأثبت الفحص الذي قمنا به أن المقبرة تستخدم تقريباً كل مساء للأعمال المنافية للأخلاق ولممارسة القمار، كما علمنا أيضاً أن الليلة التي تعقب الجنازة كثيراً ما يتم فيها انتهاز الفرصة لبش الجثمان وسرقة ما عليه من ملابس. وقد دعنا كل هذه الملاحظات إلى ضرورة المطالبة بمقبرة أخرى تقع في شمال جدة، والتي يجب أن تنقل إليها الرفات الموجودة في المقبرة الحالية. وسوف يسلم هذا القرار إلى حكومتنا الموقرة للموافقة عليه واعتماده، وعلى أي حال فقبل إرسال مرثياتنا إلى حكومتنا وجدنا أنه ربما يكون من الحكمة أن نعرف إذا ما كانت هذه الخطة ستواجه بالاعتراض أو إن تنفيذها من المحال، لذلك قمنا بإرسال مجموعة من الخطابات إلى الحاكم العام بخصوص الموضوع. (٢٠) ويشرفني إرفاق نسخة من رد معاليه والذي يقول فيه "إنه ينبغي عرض هذا الموضوع على الشريف الكبير" (٢١). وقد أرفقت نسخة مترجمة لرد معاليه وينبغي أن أضيف أن الباشا من خلال حديثه معي عن الموضوع قال "أنه يشاركنا المشاعر وأنه سوف يؤيد طلبنا، وهو يعتقد أنه سوف يتمكن من الحصول لنا على قطعة أرض جديدة تقع في شمال المدينة"، ولكنه أضاف قائلاً "إنه يريد عندما نحصل عليها، أن تقوم بعمل مقبرة ستكون مفخرة للمسيحيين وتكون إحدى علامات الإصلاحات في جدة" وقلت له إننا على وشك القيام بالكتابة إلى حكومتنا بخصوص الموضوع ولضرورة وضع التمويل اللازم لذلك وإننا سنشعر بالفخر عند القيام بتنفيذ رغبة جنابه. أودعت حكومة الأراضي المنخفضة (٢٢) مبلغ (٢٠٠٠ فرنك) تحت تصرف القنصل هنا لإصلاح المقبرة، ومنح مكتب الخارجية الفرنسية مبلغاً مناظراً للغرض نفسه ومبلغ (١٥٠ فرنك) للنصب التذكاري لضحايا عام (١٨٥٨م/١٢٧٥هـ)، وهذه المبالغ لم يتم مسها حتى الآن. وأبلغني نائب القنصل الفرنسي سراً هنا أن وزير الخارجية الفرنسي أبلغ القنصل هنا في ٢٩ نوفمبر عام (١٨٦٩م/١٢٨٦هـ) أن جلالة الملكة أمرت بوضع مبلغ (٢١٥٠ فرنك) لحساب القنصل البريطاني في جدة (٢٠٠٠ فرنك) منها للإنفاق على المقبرة و (١٥٠ فرنك) لبناء نصب تذكاري

لمشاركة الحكومة البريطانية في بناء تذكّار لنائب القنصل بيچ Page ونائب القنصل الفرنسي ايفيلارد Eveillard وأعتقد أن القنصل البريطاني لم يسحب المال وأظن أنه ما زال موجوداً تحت الحساب . يوجد في المقبرة (٢٢) قبراً اثنان من هذه القبور خاصان بالسيد لويس آرثر لوكاس Lewis Arthier Lucas، وأسرة دي بار De Bar وهما في حالة جيدة، أما جميع المقابر الأخرى فهي في حالة سيئة، وسوف أرفق قائمة بأسماء القبور التي تمكنا من تحديدها . إننا نقترح من أجل المصلحة أن تقبل حكومتنا بناء مقبرة جديدة في الجزء الشمالي من المدينة حتى يصبح من السهل للأوروبيين الوصول إليها ونقل رفات موتاهم إلى المقبرة الحالية، ووضع رفاة من يمكن تمييزهم في جزء خاص ووضع من لم يتم التعرف إليهم في جزء آخر من المقبرة ووضع شواهد على تلك القبور لتحديدها . لقد تم دفن ضحايا عام (١٨٥٨م/١٢٧٥هـ) في المقبرة الحالية وتم تحديد المكان بعدة ككل من الحجر المرجاني الذي يحيط به صليب خشبي، ولا يوجد هناك نقش، وكل ما هو موجود الآن يعد إهانة لذكرى هؤلاء الأشخاص سيئي الحظ والذي يدل على ذلك مكان مثوالم الأخير . يجب أن أقول هنا إن نقل الرفات إلى مقبرة جديدة سيكون صدمة لنا لعدم وجود تعاطف محلي كما لا يوجد أحد من أقارب المتوفين هنا، وهدفنا منع تدنيس أو تحقير البقايا لأولئك الذين توفوا هنا، لذلك فإننا نقترح الحصول على المقبرة الجديدة والمقامة على مساحة (٥٠ ياردة مربعة)، نقوم بتسويرها بسور يبلغ ارتفاعه (٣ أقدام) يرتفع فوقه سور حديدي يبلغ ارتفاعه (٧ أقدام) ويتم بناء مقر للحارس بالقرب من المدخل، وينظم الجزء الداخلي بالأشجار بالقدر الذي تسمح به الظروف . إننا لا نعرف بالتحديد كم سيكلف بناء هذه المقبرة . وسوف يقوم كل من السيد كرويت kruyt والسيد سورييت Suret (٢٣) بسؤال حكومتهم إذا ما كان من الضروري أن تزيد من هبتها لهما أو لبناء المقبرة . وإذا كانت حكومة جلاتها قد قدمت (٢١٥٠ فرنك) متوفرة الآن تحت حساب المقبرة فإن المبلغ المطلوب لها هو (٦٣٠٠ فرنك) وأعتقد أن الحكومة النمساوية سوف تقوم بالمشاركة إذا طلب منها حيث إن هناك عدداً من النمساويين مدفونين في المقبرة . كما ستقوم شركة لويدس

Loyds بأكتاب محلي سرعان ما سيتم المشاركة فيه. إن مبلغ (٦٣٠٠) يجب أن يرتفع إلى حوالي (١٠,٠٠٠) أو (١٢,٠٠٠) فرنك إلا أنني أعتقد أنه من الصعوبة بمكان أن يغطي هذا المبلغ النفقات المطلوبة وسوف أقوم بتسليمكم المبلغ الكلي المطلوب عندما أتمكن من الحصول عليه. إنني في انتظار تعليماتكم قبل اتخاذ مزيد من الخطوات في الموضوع مع السلطات. وأعتقد أن الخطوات التمهيدية التي قمت بإجرائها ستنال موافقتكم" (٢٤).

أرفق القنصل البريطاني مع خطابه رد الوالي التركي ناشد باشا عليه (٢٥) والذي نصّ على ما يلي: "وصلني خطابكم القيم ولاحظت ما ذكرتموه حول حالة المقبرة الحالية التي سبق تخصيصها للمسيحيين، والتي أصبحت كما ذكرت صغيرة وعلى مسافة بعيدة وفي حالة سيئة وأتم تريدون بناء أخرى خارج سور المدينة في شمال جدة. ولقد نظرت إلى طلبكم بعين الاعتبار وأرى ضرورة للمقبرة، ولكن لما كانت الأرض خاصة بولاية الحجاز لذلك فقد قمت برفع الموضوع إلى مجلس الحكومة وجاء قرارهم بأنه يجب تقديم الموضوع إلى الشريف الكبير ومجلس مكة الذي يُرجع إليه اتخاذ القرار النهائي. ولما كنت في طريقي إلى مكة، فسوف أخبرك بالنتائج ولا يوجد شك لدي من أنه تم الموافقة على طلبكم. وقد انتهزت فرصة عشية سفري إلى مكة لأكتب لك هذه السطور" (٢٦).

كتب القنصل البريطاني زوهراب Zohrab في جدة خطاباً لسفارة حكومته في ١٤ ديسمبر (١٨٨٠م/١٢٩٨هـ) عن لقائه بقنصل الأراضي المنخفضة الذي استلم خطاباً من سفارة حكومته لدى الباب العالي تضمن موافقة الباب العالي على منح المسيحيين قطعة أرض في جدة لبناء مقبرة جديدة بسبب سوء أوضاع المقبرة القديمة بالإضافة إلى أنها لم تعد تستوعب المزيد من الموتى الجدد مما دفع القناصل إلى رمي جثث موتاهم في البحر (٢٧).

وفي ١٨ أغسطس (١٨٨١م/١٢٩٩هـ) رد القائم بأعمال القنصلية البريطانية في جدة مونكريف Moncrieff على خطاب ورد له من سفارة حكومته لدى الباب العالي ذكر فيه أنه وجد اختلافًا واضحًا في الرأي بين رسالة الباب العالي الشفوية التي تضمنها خطاب السفارة له وبين ما حدث مع الهيئة القنصلية بجدة وأشار القائم بالأعمال مونكريف إلى أنه ناقش الموضوع مع قنصل ألمانيا الذي كان موقفه هو نفس موقف كل من القنصل النمساوي والقائم بأعمال القنصل الفرنسي. كما ذكر بأن الوالي التركي في الحجاز رفض إنشاء مقبرة جديدة خوفاً من أن يثير ذلك مشاعر الغضب بين المسلمين (٢٨) واقترح بدلاً من هذا أن يتم إعادة إصلاح المقبرة القديمة وإنشاء طريق لها والقيام بعمل صرف صحي للمستنقع في مدة لا تزيد عن شهرين، ورفض الوالي فكرة أن يبني أحد نفسه بالحصول على أرض جديدة في المستقبل. وهكذا تم رفض الحصول على أرض جديدة واكتفى القناصل باقتراح الوالي وبدأ العمل في إصلاح جزء من الطريق وقد استغرق مدة أربعة أشهر إلا أن موضوع الرائحة الكريهة لم يعالج، وقد نوه القائم بالأعمال البريطاني لسفارته بضرورة الضغط على السلطات في الحجاز حتى يتم استكمال إصلاح المقبرة القديمة والسيطرة على ما هو عليه وطلب عدم المطالبة بالحصول على مقبرة جديدة لأن هذا الأمر لم يعد موضع اهتمام المسيحيين في جدة. كما ذكر بأن القنصل الألماني يرى أنه من الخطأ الدخول في مخاطرة ولو بسيطة قد تؤدي إلى إثارة مشاعر التعصب لدى المسلمين (٢٩) كما يمكن أن يترتب عليها وضع غير آمن بالنسبة للمسيحيين وشاركه في الرأي القائم بالأعمال البريطاني مضيفاً بأنه إذا تمت هذه الخطوة مع معارضة سلطات الحجاز لها فإنها ستكون كافية لإثارة أكبر قدر من مشاعر التعصب لدى المسلمين وسيترتب عليها تعقيد الأمور بالنسبة للمسيحيين (٣٠).

الخلاف على لوحة نحاسية تذكارية في مقبرة المسيحيين:

استلم القنصل البريطاني بجدة عبد الرزاق Abdul Razzack خطاباً من الوالي التركي في ٢٥ مايو (١٨٨٤م/١٣٠٢هـ) يخبره بأنه استلم خطابه الذي يطلب فيه السماح له باستلام اللوحة النحاسية من الجمرك في

جدة لوضعها في جبانة المسيحيين (٣١) المقيمين في جدة وذكر الوالي أن مونكريف Moncrieff (٣٢) كان قد تم اختياره من قبل الحكومة البريطانية لشغل منصب القائم بأعمال القنصل في جدة وأنه لم يتوف في جدة بل على العكس من ذلك فقد توفي في دولة أخرى مواجهة لجدة، وحيث أنه لم يكن يقيم في جدة، ولم تكن هي دولته خلال حياته حيث تم نقله للعمل في مكان آخر، لذلك فقد رأى الوالي بأنه لا يوجد سبب يستدعي تنصيب اللوحة في جبانة المسيحيين بجدة وخاصة أنه لم يسبق لأي موظف - تابع لحكومة أجنبية - عمل في الدولة العثمانية وتوفي بها أن وضع له نصب باسمه كعلامة مميزة، وبالرغم من ذلك فقد ذكر الوالي أنه قام بالكتابة إلى الباب العالي طالبا رأيه في الموضوع وذكر بأن اللوحة النحاسية ستبقى في الجمرك حتى وصول الأوامر من الباب العالي (٣٣).

وقد نصت اللوحة النحاسية على: "ذكرى تأين Lipudoch Needleau Moncrieff الكومندر في الأسطول البريطاني لجلالته، قنصل سواكن، والقائم بأعمال القنصل العام بجدة، والذي توفي بالقرب من صقور Sokor (٣٤) في ٥ نوفمبر (١٨٨٣م/١٣٠١هـ)، عن عمر يبلغ ٤١ عاما. وقد أقام أصدقاؤه الذين حزنوا عليه هذا النصب النحاسي في مقبرة جدة والذي يمكن أن يجعل المقبرة أكثر بهاء" (٣٥).

وفي ٢٩ مايو (١٨٨٤م/١٣٠٢هـ) رفع القنصل البريطاني في جدة عبد الرزاق لسفارة حكومته التماساً منه ومن أصدقاء الكومندر مونكريف حتى تتقدم هي بدورها بالتماس إلى الباب العالي للسماح له باستلام لوحة نحاسية تمت مصادرتها في جمرك جدة والتي أرسلت من أصدقاء مونكريف في إنجلترا لوضعها في مقبرة المسيحيين في جدة لإحياء ذكراه ولكن مدير جمرك جدة صادرها وأخبر القنصل بأن السلطات في ولاية الحجاز لا تسمح بإقامة نصب تذكاري لمن يتوفى فما كان من القنصل إلا أن أرسل ممثلاً لشخصه إلى الطائف لمقابلة الوالي التركي عثمان باشا نوري (٣٦) لمعرفة دواعي المصادرة ورد الوالي بأنه لا يملك البت في الموضوع ولهذا فقد أحاله إلى الباب العالي وهو في انتظار صدور الأوامر (٣٧).

وفي ١٤ يونيو كتب القنصل عبدالرزاق Abdul Razzack لسفارة حكومته بوصول خطاب له في يوم ١١ يونيو (١٨٨٤م/١٣٠٢هـ) من الوالي مؤرخ بـ ٤ يونيو يحمل رد الباب العالي في الموضوع وقد نص "على أن الباب العالي لا ينوي السماح بوضع اللوحة في جدة غير أنه لا يمانع في إرسالها إلى سواكن دون أي اعتراض وقد صدرت الأوامر بذلك إلى مدير جمرك جدة" (٣٨) وختم القنصل خطابه لسفارته "بأنه من الواضح أنه حدث خطأ في الموضوع، حيث إن اللوحة كما هو مذكور في نقشها قد خصصت لجبانة جدة ولهذا فهو في انتظار تعليمات من سفارته" (٣٩).

قبول شهادة المسيحيين:

بعث القائم بأعمال القنصلية البريطانية في جدة ويليام بوريل William Burrell إلى السفارة البريطانية خطاباً في ٢٥ سبتمبر (١٨٨٠م/١٢٩٨هـ) جاء فيه "وصلتني رسالتكم بتاريخ ٦ أغسطس والتي تطلبون فيها إعداد تقرير لتقديمه أمام البرلمان عن النظام القضائي في المحاكم المدنية، والجنائية والتجارية في منطقتي القنصلية، وخصوصاً عن قبول شهادة المسيحيين أمام السلطات العثمانية" (٤٠).

ثم بعث القائم بأعمال القنصلية البريطانية بجدة ويليام بوريل William Burrell خطاباً آخر إلى سفارة حكومته لدى الباب العالي في ٤ أكتوبر (١٨٨٠م/١٢٩٨هـ) ذكر فيه "أنه بعد اجتماع مجلس القضاء المدني: الجنائي والتجاري في جدة تم قبول شهادة المسيحيين أمام السلطات العثمانية غير أن القنصلية البريطانية بجدة لا يوجد فيها كتب عن القوانين العثمانية" (٤١).

وفي ٨ ديسمبر (١٨٨٤م/١٣٠٢هـ) بعث القنصل البريطاني في جدة إلى سفارة حكومته لدى الباب العالي بخطاب أشار فيه إلى أن إيريل دوفرين Earl Dufferin بعث في ٢ نوفمبر (١٨٨١م/١٢٩٩هـ) إلى القنصلية في جدة المجلدات الخاصة بالتشريعات العثمانية بناء على طلب القائم بالأعمال مونكريف وهي

خمس أجزاء (١، ٢، ٤، ٥، ٦) ولكن لم يتم إرسال (المجلد رقم ٣) الذي أشارت إليه أغلب المخاطبات (٤٢).
ولذلك أرجو التفضل بتزويد القنصلية في جدة به (٤٣).

منشورات دينية (تنصيرية) في الميناء:

كتب القنصل البريطاني في جدة عبدالرزاق Abdul Razzack إلى القائم بأعمال القنصل في سواكن تقريراً في ٣ أبريل (١٨٨٤م/١٣٠٢هـ) يخبره فيه عن حدوث بعض المشاكل في ميناء جدة في تاريخ ٣١ مارس بسبب قيام السيد جيليني بروت Gillenpie Pront بتوزيع منشورات دينية (٤٤) في ميناء جدة بعد أن وصل إليه قادماً من السويس في طريقه لسواكن على متن أحد السفن المصرية. وطلب القنصل البريطاني من القائم بالأعمال في سواكن أن يوضح للسيد بروت - إذا ما استطاع الالتقاء به - ما نتج عن تصرفه الأحمق في ميناء متعصب كميناء جدة، والوضع الخطير الذي لم تقتصر عواقبه على شخصه فقط وإنما شمل عدداً من الأوروبيين كما تسبب في أن تتعامل السلطات المحلية مع الحادثة بمجدة بالغة خاصة مع حالة الغليان التي شهدتها الرأي العام في جدة والتي ارتبطت بأحداث السودان (٤٥)، حيث تقدمت السلطات المحلية بشكوى شديدة اللهجة إلى القنصلية كما قامت بجمع المنشورات التي تم توزيعها، واعتقلت أيضاً بعض الأشخاص الذين وجدت بحوزتهم المنشورات وأودعتهم في السجن ومعهم ثلاثة من الهنود ادّعوا بأن السيد بروت كلّفهم بتوزيع المنشورات في المدينة. وأوصى القنصل في جدة القائم بالأعمال في سواكن بأن يتصل بالسيد بروت وينصحه بأن لا يفكر في الاقتراب من شاطئ جدة إذا مر من هنا (٤٦) منعاً لأي تعقيدات مستقبلية أخرى بسبب الموقف القائم ضده في المدينة (٤٧).

حظر بيع المشروبات الكحولية:

كتب القنصل البريطاني في جدة إلى سفارة حكومته لدى الباب العالي خطاباً في ٢٣ ديسمبر (١٨٦٧م/١٢٨٤هـ) يخبرها فيه بتنظيمات الباب العالي الجديدة فيما يخص المشروبات الكحولية ذكر فيه

"وصلتني نسخة من المنشور الخاص بالتنظيمات الجديدة التي وافق عليها الباب العالي والبعثات الأجنبية بخصوص بيع الكحوليات بالتجزئة والزامي بمتابعة ذلك مع رعايا جلالها الذين يهمهم الأمر" (٤٨).

وفي ١٧ يونيو (١٨٧٥م/١٢٩٢هـ) رفع القنصل البريطاني بجدة بيتس Beyts تقريراً لسفارة حكومته عن بيع المشروبات الكحولية وحوادث المخمورين جاء فيه "يشرفني إخباركم عن بعض الاضطرابات التي وقعت في جدة بسبب عدد من اليونانيين (٤٩) الذين يبيعون الكحول والذين هم تحت حماية القنصلية الفرنسية فقد قام بعض البحارة المخمورين وهم إما من اليونانيين أو العرب - فقد كانوا يتحدثون باللغة العربية - بإتهاك منزل أحد موظفي الحكومة أثناء غيابه، وهجموا على نسائه، إلا أن واحدة منهن صاحت مما دفع المجرمين إلى الهرب، ومن حسن الحظ أن ذلك حدث لأنه لو لم يحدث لكان قد تم قتلهم. ورويت قصص أخرى كثيرة في المدينة عن الجريمة وإتهاك الحرمات، وأرجع المتعصبين العرب أسباب الجريمة إلى بيع الكحول العلني في المدينة، لأن العرب عندما يكونون تحت تأثيرها قد ارتكبوا مثل هذه التجاوزات، وألصق آخرون التهمة بالمسيحيين الأوروبيين (٥٠). واستدعاني القائمقام وعبرلي عن مخاوفه فيما يخص سلامة الأوروبيين المسيحيين في حالة إذا ما تمكن العرب المتعصبون من القيام بثورة لأنهم لا يقبلون إتهاك حرمات النساء وهو أمر له أهمية كبرى لديهم. كذلك فإن الجنود الذين يعملون تحت إمرته لن يكون في استطاعتهم تقديم الحماية الكافية للمسيحيين، لذلك فهو ينظر بحكمة إلى مثل هذه الحوادث وما قد يترتب عليها، وطلب مني استخدام ذكائي مع القنصل الفرنسي، حتى يرفع حمايته عن اليونانيين وحتى يمكن للوالي سحب رخصهم، ولم يكن جنابه قادراً على التصريح بسلطته في إغلاق الحوانيت. وعند مقابلي للقنصل الفرنسي داديوكس Da Duex، عبرت له عن رغبة القائمقام في هذا الأمر، بعدها قمنا بإرسال الخطاب إلى القائمقام وكان يحمل توقيع القنصل الألماني والفرنسي والبريطاني مع ختم تلك القنصليات. وأبلغناه فيه أن تجار المشروبات الكحولية لم يعودوا تحت الحماية القنصلية (٥١)، كما تم إبلاغ التجار بمذكرة القنصلية، وأن التجارة في هذه البضاعة تعد ممنوعة. قاوم

بعض التجار تنفيذ الأمر، ولكن القائمقام نجح في النهاية في إغلاق الحوانيت، وتبع عن ذلك توقف الاضطرابات وعودة الهدوء والسكينة إلى العرب المتعصبين الذين كان لهم دور في هذا الأمر لأنهم كانوا يربطون بين شرب الكحول وبين كل الشرور والآثام. وتواصل الموضوع بشكل آخر بعد رحيل القنصل الألماني إلى القسطنطينية (٥٢)، وسمعنا بعد فترة قصيرة من وصوله إلى القسطنطينية أنه قبل منصب القنصل اليوناني في جدة، وأن المشروبات الكحولية سوف يتم السماح ببيعها وهكذا فتحت الحوانيت مرة أخرى، وكان نتيجة ذلك أن أحد المخمورين طعن ضابط شرطة توفي في الحال، وجرح عدداً كبيراً من البحارة الأتراك جروحاً خطيرة، وقامت عدة اضطرابات في المدينة وقد عبر لي القائمقام عن مخاوفه ومشاعر القلق لديه. لقد أوضحت رؤيتي للأسباب والذرائع التي قبل على أساسها القنصل الألماني المنصب الذي يتناقض مع تصرفه الأخير المرتبط مع القنصل الفرنسي ومعني شخصياً وسوف تدركون مدى الخطورة التي سوف يعاني منها المسيحيون المقيمون هنا بسبب هذا الموضوع. لذلك أرجو أن تستخدم كل ما تستطيع حتى يتم منع المشروبات الكحولية في مثل هذا المكان الاستثنائي المتشدد" (٥٣).

تسلمت القنصلية البريطانية في جدة خطاباً في ٥ ديسمبر (١٨٧٦م/١٢٩٣هـ) من رافت أفندي القائم بأعمال القائمقام التركي مع تقرير من رئيس الشرطة عن البحارة البريطانيين الذين تم العثور عليهم في حالة سكر في شوارع مدينة جدة وكانوا أحياناً يضلون الطريق إلى خارجها واحتوى التقرير على "أن بحارة السفينة البخارية البريطانية التي تمتلكها الحكومة البريطانية عثر عليهم وهم يسيرون مخمورين صباحاً ومساءً في شوارع المدينة وخارجها، وسوف يترتب على العثور عليهم في هذه الحالة مسؤولية كبيرة. وقد سبق وكتبت لك مرات عديدة عن الموضوع نفسه ولا نتيجة. وتم العثور اليوم على أحدهم في حالة سيئة خارج المدينة، وأمرت أحد الأشخاص بمرافقة ليطابع سيره حتى لا يتعرض للإيذاء حتى دخوله المدينة. وإني أبلغك بالحالة التي عثر عليه فيها، حتى لا أصبح مسؤولاً إذا وقع عليه أي اعتداء".

أما خطاب القائم بأعمال القائم مقام فنص على "إلى السيد القائم بأعمال القنصل . . . سيدي لقد وصلني توأ خطاب من رئيس الشرطة أرسلت لك نسخة منه، وأطالبك بمنع البحارة والآخرين بأن يكونوا في مثل هذا الوضع لأنهم إذا تعرضوا لأي مكروه فلن تكون الحكومة مسؤولة عنهم بعد هذا التاريخ حيث إننا قمنا بالكتابة إليك عدة مرات فيما يخص المخمورين". وفي ١٠ ديسمبر رد القائم بأعمال القنصل البريطاني أوزوالد Ozwald بخطاب جاء فيه "يشرفني وصول رسالتك والتي تتضمن تقرير رئيس الشرطة فيما يخص البحارة المخمورين. لقد قرأت خطابكم باهتمام، وأرجو أن تفضل بإرسال رئيس الشرطة لي حتى أتمكن من معرفة المزيد عن الموضوع وسرعة". أما تقرير القائم بأعمال القنصل البريطاني عن الموضوع فقد كتب فيه "قمت باستدعاء حسن أفندي القائم بعمل رئيس الشرطة، وطلبت منه أن يذكر لي كل الملابس التي أحاطت بسوء تصرف البحارة والرعايا الذين يعدهم بريطانيين. فذكر لي أن هناك حالات يومية، ولكنه لم يستطع أن يحدد إذا ما كان المذنبون بحارة أم مقيمين في جدة. ولكنه يعتقد أن بعضهم من السفينة جانس Jauns، أخبرته أن ما قام به يعد تهمة خطيرة، وأنه إذا قام بتأكيد ذلك فإني سوف أقوم بإخبار قائد السفينة مباشرة، أو أنه يسحب هذا الاتهام باعتذار مكتوب، فوعد بالقيام بذلك. سألته إذا كان لديه أي شكوى ضد المقيمين البريطانيين، فأكد أنه يوجد لديه عدة تقارير عن سوء التصرف في سجلات الشرطة، ولكنه يخشى من حدوث صدام مع القنصلية لذلك تفاضى عنها. وأوضحت له الخطأ الجسيم الذي قام به وهو السكوت عن مثل هذه الحالات، لأن المسؤولية مازالت ملقاة عليه وعلى الحكومة، وأن القنصل البريطاني كان دائما عاملاً مساعداً على إلغاء بيع المشروبات الكحولية والمحافظة على القانون والنظام في المدينة وعلى أن يتبع كل فرد من الرعايا التابعين له القوانين وخصوصاً المخمورين منهم. وأن واجب رئيس الشرطة إلقاء القبض على المخالفين من الرعايا البريطانيين وإرسالهم إلى القنصلية لمعاقبتهم إذا قاموا بارتكاب أي مخالفة للقانون، وأن القنصلية ستقوم بتقديم كل مساعدة ممكنة إلى الموظفين. كما ركزت على المسؤولية الملقاة على عاتق السلطات المحلية لاستمرار بيع

الكحول علناً والتي تنسب كل الأخطاء المرتكبة إليها . ذكر لي رئيس الشرطة أن القائم بأعمال القائم مقام سحب العبارات الهجومية التي وردت في تقريره الأول، وأقر أن التقرير الأول كان خطأ وأن اتهامه سيوجه إلى بحارة السفينة جانس، واتصل الشخص نفسه بالقبطان وارتون Wharton".

وفي ديسمبر أيضاً كتب القائم بأعمال القنصل البريطاني إلى القائم بأعمال القائم مقام التركي خطاباً جاء فيه "بالإشارة إلى خطابكم المؤرخ أمس، وردني على الشكوى التي قدمها رئيس الشرطة ضد بحارة السفينة البخارية البريطانية، فإن اللهجة المستخدمة فيها تعد هجوماً على قبطان السفينة جانس وعلى هذه القنصلية". وحيث إن رئيس الشرطة قد أقر بأن الاتهام غير موجه إلى جانس فكان عليّ أن أطلب منك كتابة اعتذار بهذا المعنى من رئيس الشرطة لكي أوصله إلى قبطان السفينة في حينه. أما بخصوص الاتهامات المذكورة والتي طلبت بسببها رئيس الشرطة فيؤسفني أن أخبرك أنه لم يتمكن من أن يبرهن على وجود أي حالة محددة، كما أنه لم يستطع أن يقرر إذا ما كان المتهمون مقيمين أم بحارة. وأخبرني مترجمي أن رئيسي الشرطة حسن آغا وعثمان آغا أكشفا في الأيام القليلة السابقة بعض البريطانيين أو الرعايا البريطانيين يقومون بتصرفات سيئة ويهددون أمن المدينة وكنت أتوقع منك تقريراً رسمياً، وأخبرك أنني على أتم الاستعداد لبحث أي شكوى بخصوص سوء سلوك البريطانيين، وسوف أقدم كل مساعدة ممكنة لموظفيك للحفاظ على النظام والانسجام، كما أنني لا أقبل في الوقت نفسه أن تلقى كامل المسؤولية على القنصلية، أو أن أوافق على تنصلك منها، إنك تدرك أنني أعمل مكان القنصل، ولذلك فسوف أقوم بإرسال هذه المراسلات إلى القنصل بيتس Beyts، كما أؤكد بأن القنصل سوف يقوم بتقديم اعتراضه على جميع الأخطاء التي ترتكب في المدينة والتي ترى أنها خطيرة إلى الحاكم العام للحجاز ومكتب الخارجية في لندن والسفير البريطاني لدى الباب العالي. إن علاج هذه المشاكل بين يديك، وطالما أن تجارة الكحول علنية في الحوانيت العامة فسوف تزيد المشاكل. أكرر في الختام أن

القنصلية تبذل قصارى جهدها للحد من المشاكل التي تشكو منها وأن المسؤولية الكاملة تقع على حكومتكم" (٥٤).

كتب القنصل البريطاني في جدة ويليام شورتلاند ريتشاردس William Shorhand Richards إلى سفارة حكومته تقريراً في ١٤ مارس (١٨٩٤م/١٣١٢هـ) عن المشروبات الكحولية في جدة جاء فيه " لقد كان هدفي منذ عدة شهور مضت أن أطلب من سفارة جلالتها التدخل في موضوع ربما يظن البعض أنه ليس له أهمية حيوية، ولكنه يرتبط ارتباطاً كبيراً براحة ورفاهية جميع الأوروبيين المقيمين هنا خاصة الرعايا البريطانيين فواجبي الأول هو العمل على صيانة مصالحهم. ربما لا تعلمون جنابكم أن استيراد المشروبات الكحولية بجميع أنواعها وصفاتها محظوراً في ولاية الحجاز وقد جرى هذا المنع بالقوة منذ عام (١٨٦٠م/١٢٧٧هـ) (٥٥)، حيث كان عدد الأوروبيين في الحجاز لا يتجاوز ربع أو خمس سكان الولاية، فكان هذا المنع في حينه قراراً حكيماً وحميداً، وبالتدرج ازداد عدد المسيحيين وأغلبهم من اليونانيين (٥٦)، الذين أقاموا في جدة، وحصل رجل منهم على إذن خاص ببيع المواد الكحولية لاستهلاك الانجليز وأحياناً أخرى لبحارة السفن التي ترسو في ميناء جدة. وقد توفي هذا الرجل منذ بضع سنوات ولم يتم تجديد هذه الرخصة لأي شخص آخر بعد ذلك. جاء بعد ذلك عدد من الأوروبيين التجار ووكلاء السفن وأقاموا هنا وكان من المفهوم أنه مسموح لهم باستيراد الكحوليات لاستخدامهم الشخصي لأنهم غير مستعدين لفقد امتياز بيع المشروبات الكحولية. وظل الوضع قائماً على هذا المنوال حتى فترة قريبة جداً من تعييني في هذا المنصب في أواخر عام (١٨٩٢م/١٣١٠هـ) ويجب أن أذكر أنه فرض في بعض الأحيان عند استيراد الكحوليات إيداعها بسندات في مستودع خاص بإدارة الجمرک بعد إزالتها من السفينة وبعد ذلك يتم الحصول على إذن باستلامها من المخزن يوماً بيوم حسب الاستهلاك الشخصي للمستورد وأفراد أسرته. وتم استثناء الهيئة القنصلية والتجار الأوروبيين وآخرين من المقيمين هنا من إلزامهم بوضع الكحول التي استوردوها لاستخدامهم الشخصي في

المستودع المذكور على أساس أن الهدف من استيرادها هو احتياجاتهم الخاصة وليس بهدف البيع وعلى أي حال فقد كان الوضع صعباً في الحصول على إذن للرعايا البريطانيين الذين يستوردون الكحول لاستخدامهم الشخصي والاحتفاظ بها في منازلهم بعد دفع الرسوم عليها وكان الملاحظ أن الاتجاه من جانب السلطات المحلية هو الإصرار على وضع الكحول في المستودع وحصول أصحابها على كميات صغيرة منها يوميا لاحتياجهم الشخصي . ولاشك أنكم تدركون مدى صعوبة أن الحصول على النصيب اليومي من المشرف على مستودع الكحول والذي يعد أنه يشرف على تجارة غير مشروعة وتدركون ما يتطلب من الفرد أن يقوم به حتى يغض الموظفون الطرف عنه . هذا الحال أصبح يضايق الفرد لأنه يعد تدخل في حرمة الشخصية فعندما يُطلب من السيد الأوروبي أن يحدد في الصباح مقدار النبيذ أو البيرة التي سوف يتناولها أو التي ربما لن يتناولها قبل نهاية اليوم وما يصاحبه من اعتراض الجانب الآخر على ذلك بالقول بأن بيع الكحوليات المسكرة ممنوعاً كلياً وكاملاً ولكن الوضع ليس فيه مساواة وإلا لماذا يسمح بتسليم صغار التجار اليونانيين قدرًا من الكحول عن طيب خاطر مخالفة لباقي الأوروبيين ؟ أو لما كان فرض حظر البيع بالقوة فإن هذا الإجراء لن يكون هناك رد عليه ولكن ليست هذه هي القضية الأهم . ويوجد في المدينة عشرة حوانيت لبيع جميع أنواع الكحول، تباع علانية بصورة كبيرة أو قليلة ومن المستحيل أن السلطات المحلية ليست على علم بها، لذلك فإنني أقول لماذا هذا التحيز بين تجار الكحول اليونانيين وبين التجار الأوروبيين والآخريين الذين لا يعملون في هذه التجارة مما يعد سبباً من أسباب التبرم بينهم وبين القنصليات الأخرى وينبغي على السلطات المحلية القيام بإزالة مثل هذا التمييز. إنني أدرك جيداً أن هناك عوامل تؤدي دائماً إلى إثارة الغيرة والحسد بين الأفراد وكذلك بين الطبقات بعضها وبعض ولكي أرى أن التحيز الذي حدث في هذا الموضوع بعينه لا مبرر له وهو مرفوض ومن المؤكد أن الوضع سيكون أكثر منطقية لو راعت السلطات المحلية الوضع الحقيقي والذي يتمثل في وجود الحاجة للمشروبات الكحولية بين السكان المسيحيين أيًا كانت كميتها وأنه ينبغي مواجهتها بالسماح وذلك بفتح حانوتين أو ثلاثة لبيع المشروبات

الكحولية بكميات معتدلة وأي مخالفة لذلك ينبغي مراجعتها بوضع قاعدة دقيقة تنفذ بالقوة ويتم مراقبة ذلك عن طريق كميات الكحول الموجودة في مستودع كل تاجر. كذلك ينبغي السماح للذين لا يتاجرون في المواد الكحولية باستيراد الكمية التي تناسب مع احتياجاتهم الشخصية ويمكن لهم الحصول عليها بعد دفع الرسوم المقررة عليها على أن يأخذوها معهم إلى منازلهم وهكذا يتم تلافي الإزعاج والتضييق اللذين يتعرضون له عند الحصول على نصيبهم اليومي".

ملاحظة:

يمكن تجميع حصيلة النصيب اليومي الذي يتم الحصول عليه من المستودع، لمعرفة مجموع المستهلك خلال شهر، وبذلك يمكن تسليم كل فرد نصيبه الشهري بدلاً من اليومي وفي هذا الإجراء تسهيل كبير في هذا الإطار (٥٧).

وفي ٣ مايو (١٨٩٤م/١٣١٢هـ) كتب القنصل البريطاني في جدة ويليام شورتلاند ريتشاردس William Shorhand Richards إلى سفارة حكومته لدى الباب العالي تقريراً عن تحديد الاستهلاك الشخصي من المشروبات الكحولية قال فيه "أولاً: إنني بالنسبة لزملائي ليس في ذهني شيء بخصوص استهلاك الشخص من المشروبات الكحولية. ثانياً: إن العدد الفعلي للرعايا البريطانيين الذين تأثروا بهذا الإجراء هم خمسة أفراد فقط. وفي الوقت نفسه ينبغي أن أذكر لكم أن اثنين منهم يمثلون شركات أعمال ينتمي إليها ثلاثة أرباع أو أكثر السفن التي تزور الميناء، ولديهم زوار يدخلون منازلهم ويخرجون منها يومياً وهم القباطنة وضباط البواخر، لذلك ينبغي توفير كميات إضافية من المشروبات الكحولية من جميع الأنواع التي يسمح لهم بها. أريد أن أقول: إن هؤلاء السادة ينبغي أن لا تحدد لهم كمية المشروبات الكحولية كما يحدث الآن، لأنه مع إبقاء منازلهم مفتوحة فإنه من الصعوبة البالغة عليهم أن يعرفوا الكمية اليومية التي هم في حاجة إليها. إضافة إلى أنهم لو قاموا بجمع ما يحتاجونه فإن الفائدة ستكون قليلة لهم لأن معنى ذلك أن الكمية التي سوف تُصرف لهم ستنظم

بالقانون: كم من النبيذ، وكم من البيرة، وكم من الكحول عن كل فرد لكل يوم؟ فإن الكمية المحددة ستكون قليلة بناء على التصور الأوربي فالمقدار الكافي في نظر الشرقي هو أقل أو أكثر بالنسبة لغير المعتاد. إنني لا أحاول الدفاع عن ممارسة أي شيء فيه إفراط أو انغماس في الشرب الثقيل في جو مثل جو جدة، ولكن من خبرتي فإن رجال الصحراء لديهم حصانة من الانغماس الشديد فيها" (٥٨).

فرقة موسيقية للاحتفال بمولد السيد المسيح (الكريسمس):

بعث نائب القنصل البريطاني في جدة تقريراً لسفارة حكومته لدى الباب العالي في ١٨ أغسطس (١٨٨٠م/١٢٩٨هـ) عن ملاحظاته على ما ترتب من عزف الفرقة الموسيقية الخاصة بالسيد فيلوميل Philomel في شوارع جدة أثناء الاحتفال بعيد مولد السيد المسيح الماضي وجاء في التقرير "يشرفني إخباركم بوصول رسالة سير جوليان Julian (رقم ١٦ في ٣٠ يوليو) ونسخة من رسالة بعض المقيمين البريطانيين في جدة بخصوص الأثر الذي ترتب عن عزف الفرقة الموسيقية الخاصة بالسيد فيلوميل في شوارع المدينة في الكريسمس الماضي، أما ملاحظاتي عن هذا الموضوع، فقد لاحظت في المقام الأول أن أسماء الرجال الذين وقعوا الخطاب هم بعض أفراد مؤسسة ميسرس وايلد بيتس Messrs Wylde Beyts، وبينهم أحد الأفراد الذين لم يعد الآن ضمن هذه المؤسسة. إن لدى هؤلاء الرجال الحق في قولهم أن سكان المدينة لم يعبروا عن ضيقهم أو استنكارهم لعزف الفرقة خلال الليل في شوارع المدينة. وبعد أن قمت بالتحقيق في الموضوع، فإنني لا أستطيع القول إنني توصلت إلى معرفة رأي السكان في أمر حدث منذ عدة شهور، ولكنني تحدثت مع السلطات المحلية، ولم يذكروا لي حدوث أي اضطرابات فعلية في المدينة أو تجمعات تندر بالخطر. على أي حال فقد شرح لي القائمون أن جدة مملوءة بما أطلق عليهم شعب غير متحضر (٥٩)، لذلك فقد قام فور سماعه صوت الموسيقى في الشوارع في وقت متأخر من الليل بإرسال ضباط إلى أماكن مختلفة للمحافظة على النظام عند الضرورة. وذكر بعض كبار المقيمين هنا والذين يرتبطون بالصدقة مع الأوربيين أنهم دهشوا لذلك

لدرجة أنهم ظنوا أنه من الممكن قيام بعض الاضطرابات نتيجة لهذا العمل . وقد ظهر لي أنه كان من الواضح أن السلطات المحلية هنا ترى أنه كان من المفروض إبلاغها بذلك . ويجب أن تذكر أن الفرقة قامت بالعزف طوال المساء في منزل السيد ميسرس وايلد بيتس، وفي مكان هادئ وساكن مثل جدة يبدو أن السكان كانوا مستعدين لنهاية الاحتفال، مما لا شك فيه أن هذا الأمر كان من الضروري ألا يحدث إلا بعد إبلاغ قنصل جلالتهما ليقوم هو بدوره في إبلاغ السلطات المحلية . خاصة وأن جدة تعد مركزاً للتعصب الحماسي، لذلك فإن حدوث مثل هذا الأمر خصوصاً خلال السنوات العشر الأخيرة كان ينبغي أن لا يحدث . ولو أنه حدث في أي جزء من الإمبراطورية العثمانية فإنه كان سيؤدي إلى خلق اضطرابات . على أي حال فإن في المدينة بعض الذين قد يستغلون عدم النظام وعندها لا يمكن إلقاء اللوم على السلطات المحلية التي أظهرت أن لديها الرغبة في اتخاذ الاحتياطات لمنع وتجنب الثورة . هذا عن السؤال الخاص بما ترتب عن عزف الفرقة الموسيقية فإنه يصعب الإجابة الشخصية عنه بعد وقوع الحدث بفترة طويلة كما أنني لا أعتقد أن كابتن بيرنيس Berners يمكن إلقاء اللوم عليه غير أنه كان يجب عليه أن يبلغ القنصل زوهراب Zohrab بالأمر . إن حفلة العشاء التي قدمها في منزله كانت تضم أحد الذين سبق لهم شغل منصب القنصلية في جدة، وكان بين الحاضرين القنصل ونائب القنصل للأراضي المنخفضة . والأخير يجهل بطبيعة الحال حقيقة أنه لم يتم إشعار قنصل جلالتهما بالحفل أو ربما شعروا أنه لم يكن من مسؤوليتهم تقديم أي اقتراح بخصوص الموضوع، ولكنني تأكدت من أن بين البريطانيين المقيمين الذين كانوا موجودين هناك من سبق له شغل منصب في القنصلية، ولذلك كان يمكن لهم أن يلفتوا نظر الكابتن إلى هذه الجوانب من واقع خبرتهم الرسمية . يبدو لي أن الكابتن لم يكن يظن أنه ارتكب خطأ في ما قام به، وأغلب الظن أنه شعر بالأمان وبأن منصبه يوجب عليه القيام بما هو صحيح . إنني أعتقد أنه تم الاتفاق على امتيازات دولية بين السلطات وقنصل جلالتهما، ولكن بالتأكيد لم يترتب على هذا الأمر أي اضطرابات أو مشاعر مضادة للأوروبيين" (٦٠) .

الاحتفال بعيد ملكة بريطانيا:

أشار القائم بأعمال القنصلية البريطانية بجدة مونكريف Moncrieff في خطابه المؤرخ بـ ٢٨ مايو (١٨٨٢م/١٣٠٠هـ) إلى مشاركة قائمقام جدة خورشيد باشا في مراسم الشرف والتكريم لجلالة الملكة بمناسبة عيد ميلادها (٦١) كما جرت العادة بالاحتفال به في القنصلية البريطانية. وأن القائم بالأعمال علم بأن خورشيد باشا لم يلتزم بالأوامر التي صدرت له من الباب العالي في ٢٣ أكتوبر (١٨٨١م/١٢٩٩هـ) (٦٢) والقاضية بمنعه هو وجنوده الأتراك من ارتداء الزي الرسمي عند حضور مثل هذه الاحتفالات (٦٣).

الخاتمة:

وهكذا خلصت الدراسة إلى أن أوضاع المسيحيين في جدة تحسنت في ظل الحكم العثماني، بل إن تعايشهم قد تم تنظيمه في الدولة العثمانية وفق نظامين هما: نظام الملل ونظام الامتيازات الأجنبية، ولكن تم تطبيق هذين النظامين بحذر شديد في جدة، والتي هي جزء من ولاية الحجاز ذات الخصوصية الدينية لدى المسلمين، وعلى الرغم من الحذر إلا أننا لمسنا في بعض الأحيان تهاوياً من قبل العثمانيين، ولعلنا نرجع ذلك إلى الضغوط التي مارستها الدول الأوروبية على الدولة العثمانية من خلال ممثليها الدبلوماسيين في العاصمة العثمانية في ظل الضعف الذي بدأ يدب في جسد الدولة.

ولكن على الرغم من ذلك فقد ظلت هناك خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها في ولاية مثل ولاية الحجاز، ويبدو أن العثمانيين قد حرصوا قدر الإمكان على تحقيق نوع من التوازن في التعايش السلمي بين أهالي جدة وبين المسيحيين القاطنين بها. وظهر من الدراسة عدم دقة بعض القناصل البريطانيين عند كتابتهم للتقارير بالإضافة إلى تحامل البعض الآخر على المسلمين في الحجاز. وبذلك تمكنت الدراسة من الكشف عن صفحة من صفحات تاريخ جدة غابت بعض تفاصيلها عن المصادر والمراجع العربية التي تناولت تاريخ جدة ولكنها لم تغب عن تقارير قناصل بريطانيا في جدة.

الهوامش:

- (١) الشناوي، عبدالعزيز محمد: الدولة العثمانية دولة إسلامية مقترى عليها، (القاهرة: الأنجلو المصرية، د.ت) ج١، ص ٢٠-٢٢.
- (٢) كان من أهم هذه الاستثناءات إبقاء الدولة العثمانية على الحكم الذاتي للحجاز والذي تمثل في نظام الشرافة وأقامت بجانبه نظاماً مدنياً، وتم إعفاء أهالي الحجاز من دفع الضريبة السنوية للدولة بل تم إعفاؤهم أيضاً من جميع الضرائب الشخصية والعقارية، بل لقد تلقت الحجاز اعتمادات مالية ضخمة في كل عام كانت ترصد من ميزانية ولاية مصر وكان يطلق عليها المصطلح التاريخي "الصرة" وترسل مع قافلة الحج المصري. هذا إلى جانب إعفاء ولاية الحجاز من التجنيد أو الخدمة العسكرية. انظر: الصواف، فائق بكر: العلاقات بين الدولة العثمانية وإقليم الحجاز في الفترة من ١٢٩٣-١٣٣٤هـ/١٨٧٦-١٩١٦م، (مكة المكرمة: مطابع سجل العرب، ١٩٧٨م) ص ٤٥-٤٨.
- (٣) نظام الملل وهو نظام يقوم على تصنيف رعايا الدولة غير المسلمين تصنيفاً لا يقوم على أساس الجنس أو القومية أو اللغة، بل على أساس الدين الذي يدينون به واعتبرت الدولة العثمانية دولة دينية لأن رعاياها من غير المسلمين الذين أطلق على كل من ينتمي منهم لدين (ملة) ، وكان لكل ملة رئيس ديني ينظر في المسائل الدينية. انظر: الشناوي، عبدالعزيز محمد: الدولة العثمانية، ج١، ص ٦٧-٦٨.
- (٤) الامتيازات الأجنبية: هي في معناها الفعلي والتطبيقي في الدولة العثمانية الاستثناءات الجمركية والاجتماعية والقضائية التي كان يمنحها السلطان العثماني لرعايا دولة أجنبية بناءً على معاهدة أو اتفاقية، وجاء تطبيق هذه الامتيازات بصيغة مبسطة منذ عام ١٣٥٢م/٧٥٣هـ عندما منح أورخان جنوه امتيازات، ثم تلاه السلطان محمد الفاتح في منح امتيازات للبندقية عام ١٤٦٩م/٨٧٤هـ، ثم السلطان سليم الأول أيضاً عام ١٥١٧م/٩٢٣هـ. ولكن عصر السلطان القانوني شهد توسعاً كبيراً في منح الدول الأجنبية الامتيازات للدول مثل فرنسا ١٥٣٦م/٩٤٣هـ وبريطانيا عام ١٥٨٠م/٩٨٨هـ. انظر: اينالجيك، خليل: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد الأرنؤوط (بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٢م) ص ٣١٨، ص ٢١٠. أوغلي، أكمل الدين إحسان: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعدواي، (إستانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، ١٩٩٩م)، ج١، ص ٢٢٦-٢٣٩. ماتران، روبرت: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، الطبعة الأولى (القاهرة: دار الفكر، ١٩٩٣م) ج١، ص ٤٧٩. فريد، محمد: تاريخ الدولة العلية العثمانية (بيروت: دار الجليل ١٩٧٧م) ص ٩١-٩٥.

Shaw, S. J ; **History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Empire of Gazis, The Rise and Decline of the Ottoman Empire 1280-1800**, (Cambridge: Cambridge University press, 1976) vol 1, p97.

- (٥) أهم ما جاء في خط كلخانة:
 - أمر السلطان بالتجنيد الإجباري.
 - القضاء على الرشوة التي كانت منتشرة في الدولة العثمانية.
 - وعد السلطان بالاستمرار في الإصلاح عن طريق التنظيمات والقوانين، وللمزيد من المعرفة عن هذا الخط انظر: مصطفى، أحمد عبد الرحيم: في أصول التاريخ العثماني، (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢م) ص ١٦٨-٢٠٧.
- (٦) الخط الهمايوني: اشتمل على عدة نقاط معظمها تناولت الشعوب والطوائف المسيحية ومن أهمها:
 - إقرار امتيازات الطوائف غير الإسلامية.
 - السماح للطوائف غير الإسلامية بالحرية في ممارسة شعائرها الدينية.
 - إعلان المساواة في المعاملة بين جميع الطوائف.
 - فسخ المجال أمام كافة رعايا السلطان للمساهمة في خدمة الدولة.
 - إنشاء محاكم للفصل في القضايا المدنية والسماح للأجانب بالتملك في الدولة، وللمزيد من المعرفة عن هذا الخط انظر: مصطفى، أحمد عبد الرحيم: أصول التاريخ، ص ٢٠٧-٢٢٣.
- (٧) F.O 195/1482 (236378) From Yousif Kudzzi to Consul Jeddah, January 3, 1881.
- (٨) هو الشريف أحمد بن زيد بن محسن تولى إمارة مكة المكرمة بالاشتراك مع أخيه الشريف سعد بن زيد بن محسن عام ١٦٦٩م/١٠٨٠هـ وعزل في ١٦٧٢م/١٠٨٣هـ ورحل بعدها إلى تركيا وعاش فيها إلى عام ١٦٨٢م/١٠٩٤هـ عندما ولاء السلطان العثماني محمد الرابع ولاية الحجاز واستمر فيها إلى أن توفي عام ١٦٨٧م/١٠٩٩هـ. انظر: جارشلي، إسماعيل حقي: أشرف مكة المكرمة وأمراتها في العهد العثماني، ترجمة خليل علي مراد (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٣م) ص ١٥٨.
- (٩) السباعي، أحمد: تاريخ مكة، (مكة المكرمة: مطابع الصفا، ١٤٢٠هـ)، ج ٢، ص ٣٩١.
- (١٠) يوهان لودفيج بوركهات Burkhardt ولد عام ١٧٨٤م/١١٩٩هـ، من أب سويسري كان يعمل ضابطاً في ألمانيا قبل مجيئه لبريطانيا، اتفق مع الجمعية الإفريقية على القيام برحلة استكشافية، زار الحجاز عام ١٨١٤م/١٢٣٠هـ وسجل لنا في مذكراته الكثير عن رحلته للحجاز. انظر: بدول، رون: الرحالة الغربيون في الجزيرة العربية، ترجمة عبدالله ادم نصيف، (الرياض: جامعة الملك عبدالعزيز، ١٩٨٩م) ص ٤٤-٥٣.
- (١١) الأنصاري، عبدالقدوس: موسوعة تاريخ جدة، (القاهرة: دار مصر للطباعة، ١٩٨٢م) ص ١١٠-١١١.

(١٢) شارل ديديه Charles Didier أديب، وشاعر وصحفي سويسري من أصل فرنسي ولد في جنيف عام ١٨٠٥م/١٢٢٠هـ درس القانون وعلم النبات والرياضيات وهو رحالة زار الحجاز وكب عنها أثناء فترة إمارة الشريف عبدالمطلب بن غالب آل زيد لمكة المكرمة عام ١٨٥١م/١٢٦٨هـ وكب عن رحلته . لمعرفه المزيد انظر: ديديه، شارل: رحلة إلى الحجاز في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي ١٨٥٤م، ترجمة محمد خير البقاعي، (الرياض: دار الفیصل الثقافية، ٢٠٠١م) .

(١٣) ديديه، شارل: رحلة إلى الحجاز، ص ١٧٤-١٧٥ .

(١٤) اختلفت المراجع في تحديد العام الذي بدأ فيه التمثيل الفصلي البريطاني في جدة فذكر لنا أحمد السباعي في مؤلفه "تاريخ مكة" أن وصول أول قنصل إنجليزي إلى جدة كان في عام ١٨٠١م/١٢١٦هـ وقد اعتمد السباعي في معلوماته هذه على مخطوط "إفادة الأنام بذكر أخبار البلد الحرام" للشيخ عبدالله الغازي المكي، أما محمد علي مغربي في مؤلفه "أعلام الحجاز في القرن الرابع عشر للهجرة وبعض القرون الماضية" فقد اعتمد على ما ذكره السباعي عن تاريخ وصول أول قنصل إنجليزي ولكنه في صفحات أخرى عندما اعتمد على "الجواهر المعدة في تاريخ جدة" للحضراوي ذكر أن وصول أول قنصل إنجليزي إلى جدة كان في عام ١٨٣٦م/١٢٥٢هـ وقد وافق ذلك ما ذكره عبدالقدوس الأنصاري في "موسوعة تاريخ جدة" بأن وصول أول قنصل إنجليزي إلى جدة كان في عام ١٨٣٦م/١٢٥٢هـ . أما محمد صادق دياب فقد ذكر في كتابه "جدة التاريخ والحياة الاجتماعية" أنه اعتمد على كتاب "Mecca" للبروفسور بيترز Peters وحدد عام ١٨٣٨م/١٢٥٤هـ بأنه العام الذي تم فيه تعيين الإنجليزي Alexander Ogilive كممثل رسمي للحكومة البريطانية في جدة . وهو نفس اسم القنصل الذي ذكره صالح محمد العمروفي ملاحق مؤلفه "The Hijaz Under Ottoman Rule 1869-1914" وبهذا تكون المراجع قد اختلفت في تحديد تاريخ بداية التمثيل القنصلي البريطاني في جدة بين ثلاثة أعوام هي (١٨٠١م/١٢١٦هـ) و(١٨٣٦م/١٢٥٢هـ) و(١٨٣٨م/١٢٥٤هـ) . انظر: السباعي، أحمد: تاريخ مكة، ج ٢، ص ٤٦٠ . المغربي، محمد علي: أعلام الحجاز في القرن الرابع عشر للهجرة وبعض القرون الماضية، الطبعة الأولى، (جدة: دار البلاد، ١٤١٠هـ)، ج ٣، ص ٣٨، ص ١٥٨ . الأنصاري، عبدالقدوس: موسوعة تاريخ، ص ٣٩٣ . دياب، محمد صادق: جدة التاريخ والحياة الاجتماعية، الطبعة الثانية، (جدة: دار العلم، ٢٠٠٣م)، ص ٣١ .

Al-Am, Saleh: The Hijaz Under Ottoman Rule 1869-1914, Ottoman Vali, The Sharif of Macca, and The Growth of British Influence (Riyad, The University of Riyad Press, 1978) P254.

(١٥) مقبرة المسيحيين وكانت في الجهة الجنوبية بمجدة ولمعرفة المزيد عما كتب عن مقبرة المسيحيين في جدة انظر: الأنصاري، عبدالقدوس:

موسوعة تاريخ، ص ١١١ . وأيضاً مغربي، محمد علي: ملامح الحياة الاجتماعية في الحجاز في القرن الرابع عشر للهجرة، ط ٢ (جدة:

دار العلم، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م) ص ١٤٥ البتوني، محمد لبيب: الرحلة الحجازية، الطبعة الثالثة (الطائف: المعارف، د.ت) ص ١١ .

(١٦) اسم سفينة حربية بريطانية .

(١٧) والمقصود هو ضحايا حادثة مقتل الدبلوماسيين الإنجليزي والفرنسي بجدة عام (١٨٥٧-١٨٥٨م/١٢٧٤-١٢٧٥هـ) وتعود أسباب

هذه الاضطرابات إلى ثورة أهالي جدة بسبب إهانة نائب القنصل البريطاني لعلم الدولة العثمانية مما أدى إلى مقتل كل من نائب القنصل البريطاني ونائب القنصل الفرنسي وتسبب هذا في أن تقوم سفينة حربية إنجليزية بضرب ميناء جدة إلا أن السلطات العثمانية المحلية تدخلت مع بعض الأهالي في إقناع قائد السفينة بالكفاف عن ذلك حتى تصدر أوامر السلطان بشأن الحادث وبالفعل وصلت إلى جدة في تلك الأثناء لجنة مفوضة من السلطان بالتحقيق في الحادث وهي من الأتراك والإنجليز والفرنسيين وتنفيذ ما تحكم به وظهر أن من وراء الثورة الشيخ عبدالله المحسب وكبير الحضارم سعيد العامودي وقاضي جدة عبدالقادر شيخ والشيخ عمر بادرب والشيخ سعيد بغلف وشيخ السادة عبدالله باهارون والشيخ عبدالغفار والشيخ يوسف باناجه فحكمت اللجنة بإعدام المحسب والعامودي وكان النفي والغرامة من نصيب الناجين من الإعدام . انظر: الدحلان، أحمد زيني: خلاصة الكلام في أمراء البلد الحرام، الطبعة الأولى (القاهرة: المطبعة الخيرية، ١٣٠٥هـ)، ص ٣٢٣ . الأنصاري، عبدالقدوس: موسوعة تاريخ، ص ٩٤-٩٥ . مغربي، محمد علي: أعلام الحجاز، ج ٣، ص ٨٧-٩٠/ج ٢، ص ٢٤٣-٢٤٤ . السباعي، أحمد: تاريخ مكة، ج ٢، ص ٥٣٤-٥٣٦ .

F.O 195/681, From Consul Stanley to British Embassy, No 3, February 8, 1961. (١٨)

(١٩) ذكر القنصل زوهراب Zohrah إن الدولة العثمانية في عام (١٨٥٩م/١٢٧٦هـ) منحت المسيحيين قطعة أرض في جنوبي جدة لدفن

موتاهم وبعدها قاموا هم بتسويرها، ثم ذكر القنصل أنه بعد مذبحه عام (١٨٥٨م/١٢٧٥هـ) تم تحريك هؤلاء المسيحيين من الجنوب حيث المقبرة للسكن في شمال جدة . وبعدها ذكر أنه تم دفن ضحايا المذبح في المقبرة الحالية أي الجنوبية وبهذا يكون تاريخ الدفن عام ١٨٥٨م/١٢٧٥هـ أي قبل تاريخ منح أرض المقبرة عام ١٨٥٩م/١٢٧٦هـ . ويبدو واضحاً عدم دقة القنصل زوهراب عند كتابته للتقرير والأرجح أن هؤلاء المسيحيين سكنوا المنطقة الجنوبية من جدة قبل منح الدولة العثمانية لهم الأرض في الجنوب لتكون مقبرة لدفن موتاهم وأنه بعد حادثة مقتل الدبلوماسيين الإنجليزي والفرنسي تم تحركهم إلى شمال جدة ورغم أن القنصل لم يشير في تقريره إلى من كان يقف وراء هذا التحريك أو النقل إلى الشمال إلا أنه من غير المستبعد أن تكون القنصلية البريطانية بجدة قد سعت إلى ذلك لتحقيق مزيد من الأمن والسلامة لرعاياها من المسيحيين .

(٢٠) المقصود بالحاكم العام: صفوت باشا والي الحجاز ومشیخة الحرم المكي من (١٨٧٩-١٨٨٠م/١٢٩٧-١٢٩٨هـ) . انظر: الأنصاري،

عبدالقدوس: موسوعة تاريخ، ص ٣٢٥-٣٢٦ .

(٢١) الشريف الكبير: المقصود به هو الشريف الحسين بن محمد بن عبدالمعين بن عون المعروف بالشهيد تولى إمارة مكة المكرمة من عام (١٨٧٧-١٨٧٩م/١٢٩٤-١٢٩٧هـ. انظر: المكِّي، عبدالفتاح حسين رواه: تاريخ أمراء البلد الحرام عبر عصور الإسلام، (الطائف: المعارف، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م) ص ٢٨٧-٣٨٨.

(٢٢) قضت قرارات مؤتمر فينا المتعقد عام ١٨١٥م/١٢٣١هـ جمع أراضي بلجيكا وهولندا في دولة واحدة وعين ملكاً عليها (وليم أوف اورنج). إلا أن بلجيكا قامت بثورة لإجلاء الهولنديين عام ١٨٣٠م/١٢٤٦هـ. وإعلان استقلالها ولكن الدول الخمس العظمى لم توقع على المعاهدة النهائية إلا في عام ١٨٣٩م/١٢٥٥هـ. وعليه فإن المقصود بقنصل الأراضي المنخفضة هو قنصل هولندا. انظر: نوار، عبدالعزيز ونعني، عبدالمجيد: التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٣م)، ص ١٨٥-١٨٨. جرانث. أ. ج. وتمبرلي، هارولد: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩-١٩٥٠، ترجمة بهاء فهمي، مراجعة أحمد عزت عبدالكريم، الطبعة السادسة، (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٨٥م)، ج ١، ص ٢٥٤-٢٥٦.

(٢٣) المقصود بهما قنصل كل من هولندا وفرنسا .

(٢٤) F.O 195/1251(236235) From Consul Zohrab to British Embassy, No 72, November 13, 1879.

(٢٥) ناشد باشا: عين والياً على الحجاز في الفترة (١٨٧٨-١٨٧٩م/١٢٩٦-١٢٩٧هـ).

(٢٦) F.O 195/1251 (236235) From Nashid Pasha to British Consulate, 1879.

(٢٧) F.O 195/1314 (236365) From Consul Zohrab to British Embassy, No57, December 14, 1880.

(٢٨) دلالة على حرص السلطات المحلية العثمانية على عدم إثارة مشاعر المسلمين بالمواقفة على منح أرض جديدة للمسيحيين لبناء مقبرة لهم في شمال مدينة جدة.

(٢٩) يبدو أن حادثة مقتل الدبلوماسيين الإنجليزي والفرنسي عام (١٨٥٧-١٨٥٨م/١٢٧٤-١٢٧٥هـ) قد أثرت تأثيراً كبيراً على

المسيحيين فأطلقوا على المسلمين مسمى المتعصبين وأصبح هناك خوف دائم من القيام بأي عمل من شأنه إثارة مشاعر المسلمين خاصة إذا كانت السلطات المحلية العثمانية لا تساند المسيحيين في الموقف.

(٣٠) F.O 195/1375 (236533) From Acting Consul Moncrieff to Ambassador Dufferin, No 50, August 18, 1881.

(٣١) مقبرة المسيحيين.

(٣٢) شغل الكومندر مونكريف Commander Moncrieff منصب قائم بالأعمال في قنصلية جدة من عام (١٨٨١-

١٨٨٣م/١٢٩٩-١٣٠١هـ).

(٣٣) F.O 195/1482 (236378) From Osman to the British Consul, Jeddah, May 25, 1884

(٣٤) غالباً المقصودة هي جزيرة زقر لمعرفة موقعها انظر: مؤنس، حسين: أطلس تاريخ الإسلام، ط ١ (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٦٠م/١٩٨٧م) ص ١٩٦.

F.O 195/1482 (236378) May 29, 1884. (٣٥)

(٣٦) عثمان نوري باشا: عُين والياً للحجاز وشيخاً للحرم عام (١٨٨١م/١٢٩٩هـ) وبقي في هذا المنصب حتى عام (١٨٨٦م/١٣٠٤هـ) منح رتبة المشيرية عام (١٨٨٦م/١٣٠٤هـ) تقديراً للخدمات التي قدمها وعزل في العام نفسه. وأعيد تعيينه لولاية الحجاز عام (١٨٩٢م/١٣١٠هـ) وحتى عام (١٨٩٣م/١٣١١هـ) له عدة تقارير مهمة عن أوضاع القبائل والعراب والأشراف في الحجاز واليمن انظر: صابان، سهيل: مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني (الرياض: مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، ١٤٢٥هـ)، ص ١٣٣.

F.O 195/1482 (236378) From Consul Jago to Ambassador Dufferin, No 18, May 29, 1884. (٣٧)

(٣٨) يبدو واضحاً أن الباب العالي رفض فكرة وضع اللوحة النحاسية في مقبرة المسيحيين بجدة واقترح سواكن بدلاً منها خاصة وأن بريطانيا في هذه الفترة الزمنية كانت قد مدت نفوذها إلى السودان واحتلت سواكن في فبراير (١٨٨٤م/١٣٠٢هـ) وهو في رأينا ليس خطأ كما كتب القنصل وإنما هو نوع من الدهاء الإنجليزي بهدف أن يستمر هو وسفارة حكومته في الضغط على الباب العالي أملاً في أن يغير موقفه.

F.O 195/1482 (236378) From Consul Jago to Ambassador Dufferin, No 21, June 14, 1884. (٣٩)

F.O 195/1314 (236365) From Acting Consul Burrell to British Embassy in Constantinople, No 29, September 25, 1880. (٤٠)

F.O 195/1314 (236365) From Acting Consul Burrell to British Embassy in Constantinople, No 39, October 14, 1880. (٤١)

(٤٢) يبدو مدى حرص القناصل البريطانيين ونوابهم على معرفه التشريعات والقوانين العثمانية حتى يستطيعوا أن يوفرُوا الحماية اللازمة لرعاياهم في حالة تعرضهم لأي مساءلات قانونية.

F.O 195/1482 (2363378) From Consul Jago to British Embassy in Constantinople, No 45, December 8, 1884. (٤٣)

(٤٤) لم تتضمن الوثيقة نص المنشورات الدينية ولكن من الواضح أنها منشورات تنصيرية.

(٤٥) يبدو واضحاً أنه أصبح هناك نوع من التحامل على الأوروبيين بسبب امتداد النفوذ البريطاني من مصر إلى السودان في يناير (١٨٨٤م/١٣٠٢هـ).

(٤٦) يتضح من نصيحة القنصل البريطاني إدراكه لمدى خطورة مثل هذه التصرفات خاصة في ميناء إسلامي كميناء جدة يعتبر بوابة مكة المكرمة أقدس البقاع لدى المسلمين في العالم.

F.O 195/1482 (236378) From Consul Jago to Acting Consul Baker at Suakin April 3, 1884. (٤٧)

F.O 195/879 (236389) From British Consulate in Jeddah to British Embassy in Constantinople, December 23, 1867. (٤٨)

(٤٩) سبقت الإشارة في مقدمة الدراسة إلى هؤلاء اليونانيين الذين قدموا من مصر وسكنوا جدة وعملوا بالتجارة فيها ولكنهم كانوا مجبرين على إطاعة أوامر شريف مكة الذي ألزمهم بارتداء زي معين وعدم الوصول إلى منطقتهم باب مكة المعروفة في جدة ويبدو أن هذا الوضع كان في فترة تبعية أشرف مكة للدولة المملوكية في مصر ولكن بعد خضوع الحجاز للحكم العثماني عام ١٥١٧م/١٢٣٣هـ تحسنت أوضاع المسيحيين. انظر: الأنصاري، عبدالقدوس: موسوعة جدة، ص ١١١.

(٥٠) واضح مدى تحامل القنصل البريطاني على العرب من سكان جدة.

(٥١) يظهر هذا الموقف للقناصل الثلاثة مدى حرصهم على سلامة رعاياهم من المسيحيين الأمر الذي دفع القنصل الفرنسي إلى الموافقة على رفع الحماية الفرنسية عن التجار اليونانيين الذين يبيعون المشروبات الكحولية إذا كان هذا سيحقق الحماية لباقي الأوروبيين المسيحيين.

(٥٢) الملاحظ استخدام مسمى القسطنطينية في مراسلات الدبلوماسيين الانجليز في جدة رغم أن اسم المدينة قد تغير إلى استانبول بعد أن فتحها السلطان محمد الفاتح عام (١٤٥٣م/٨٥٧هـ).

F.O 195/1103 (236371) From British Consulate in Jeddah to British Embassy in Constantinople, June 17, 1875. (٥٣)

F.O 195/1104 (236534) 1876 (٥٤)

(٥٥) في رأينا أن المنع قد بقوة بمجرد تولى السلطان عبدالعزيز الحكم (١٨٦١-١٨٧٦م/١٢٧٨-١٢٩٣هـ) حيث وجد السلطان أن المسيحيين في الدولة العثمانية قد ازدادت امتيازاتهم حتى وصلت إلى حد السماح للمسلمين باعتراف المسيحية وإلغاء عقوبة القتل عن المرتدين عن الإسلام وتعود تلك الامتيازات إلى ما حظي به المسيحيون نتيجة لصدور كل من خط كلخانة عام (١٨٣٩م/١٢٥٥هـ) والخط الهمايوني عام (١٨٥٦م/١٢٧٣هـ) أي ما عرف في التاريخ العثماني بفترة التنظيمات الخيرية ولهذا عمل السلطان عبدالعزيز على القضاء على كل احتمال بالهجوم على الإسلام حتى أطلق بعض الأوروبيين على عام (١٨٦٤م/١٢٨١هـ) عام الانتكاسة. للتعق في الموضوع انظر كل من: مصطفى، أحمد عبدالرحيم: في أصول التاريخ العثماني. أوزتونا، يلماز: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، (استانبول: مؤسسة فيصل للتمويل، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م) جزءان.

Shaw, S.J & Shaw.E.k, **History of The Ottoman Empire and Modern Turkey, Reform, Revolution, and Republic, The Rise of Modern Turkey 1808-1975,** (Cambridge: Cambridge University Press, 1976) vol 2, pp55-167.

(٥٦) نعتقد أن العدد مبالغ فيه لأن نسبة ربع أو خمس سكان ولاية الحجاز ليس بالعدد البسيط ويذكر بعدها القنصل أن العدد ازداد أي أنه تجاوز الربع والخمس ونحن نشك في صحة هذه المعلومات لأن المسيحيين في الحجاز لم يكن يسمح لهم بدخول مكة المكرمة أو المدينة المنورة وإنما المحصر وجودهم في جدة وأحياناً كانوا يقومون ببعض الزيارات للطائف بعد الحصول على الإذن .

F.O 195/1847 From Consul Richards to British Embassy in Constantinople, March 14, 1894. (٥٧)

F.O 195/1847 From Consul Richards to British Embassy in Constantinople, March 14, 1894. (٥٨)

(٥٩) كتبت في الوثيقة (Uncivilized People) أي شعب غير متحضر، ويبدو أن القائم مقام قد خانته التعير في وصف سكان جدة أو أنه أراد بذلك أن يؤكد لنائب القنصل أهميته إبلاغ السلطات المحلية بأمر الاحتقال بالموسيقى خوفاً من حدوث ردة فعل قوية من قبل أهالي جدة ضد المسيحيين .

F.O 195/1314 (236365) From Acting Consul Burrell to British Embassy in Constantinople, No 25, August 18, 1880. (٦٠)

(٦١) المقصود الملكة فيكتوريا Victoria وهي ملكة بريطانيا العظمى وإيرلندا من عام (١٨٧٣-١٩٠١م/١٢٩٠-١٣١٩هـ)

وإمبراطورية الهند (١٨٧٦-١٩٠١م/١٢٩٣-١٣١٩هـ) حفيدة الملك جورج الثالث وتنتمي إلى أسرة هانوفر ذات الأصول الجرمانية تزوجت عام ١٨٤٠م/١٢٥٦هـ من الأمير "ألبرت من ساكس-كوبورغ-غوتا" وخلفت منه تسعة أولاد وإلى ذريتها تنسب معظم الأسر الملكية والأميرية في أوروبا . تعتبر فترة حكمها الأطول في تاريخ الحكم في بريطانيا وقد تم تسمية الفترة التاريخية التي بلغت فيها بريطانيا أوجها على اسمها: الفترة الفيكتورية .

(٦٢) لعل المنع يعود إلى أن الباب العالي لم يكن يرغب في أن يمثل رسمياً في مثل هذه الاحتفالات خاصة في ولاية الحجاز التي لها خصوصياتها الدينية أو ربما يعود المنع إلى السياسة الإسلامية التي اتهمها السلطان عبد الحميد الثاني أثناء فترة حكمه .

F.O 195/1415 (236533) From Acting Consul Moncrieff to Ambassador Dufferin, No 28, May 28, 1882. (٦٣)

المصادر والمراجع:

أولاً: الوثائق غير المنشورة.

دار السجلات البريطانية العامة.

Unpublished Documents.

Public Record Office (P.R.O).

F.O 195/1482, 681, 1251, 1314, 1375, 1415, 879,
1103, 1104, 1847.

ثانياً: المصادر.

- الدحلان، أحمد زيني: خلاصة الكلام في أمراء البلد الحرام، (القاهرة: المطبعة الخيرية، ١٣٠٥هـ).

- فريد، محمد: تاريخ الدولة العلية العثمانية (بيروت: دار الجليل ١٩٧٧م).

ثالثاً: المراجع:

(أ) مراجع باللغة العربية:

الرحلة الحجازية، الطبعة الثالثة (الطائف: المعارف، د.ت).

البقوني، محمد لبيب:

جدد التاريخ والحياة الاجتماعية، الطبعة الثانية، (جدة: دار العلم، ١٤٢٤هـ).

دياب، محمد صادق:

تاريخ مكة، الطبعة الثامنة، (مكة المكرمة: الصفا، ١٤٢٠هـ)، جزءان.

السباعي، أحمد:

الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتوح عليها، (القاهرة: الأنجلو المصرية، د.ت)، أربعة أجزاء.

الشناوي، عبد العزيز:

مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني (الرياض: مكتبة الملك عبدالعزيز العامة،

صاaban، سهيل:

١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م).

العلاقات بين الدولة العثمانية وإقليم الحجاز في الفترة ١٢٩٣-١٣٣٤هـ/١٨٧٦-١٩١٦م، (مكة المكرمة:

الصواف، فائق بكر:

مطابع سجل العرب، ١٩٧٨م).

أصول التاريخ العثماني، (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢م).

مصطفى، أحمد عبد الرحيم:

أعلام الحجاز في القرن الرابع عشر للهجرة وبعض القرون الماضية، الطبعة الأولى، (جدة: دار البلاد،

المغربي، محمد علي:

١٤١٠هـ)، أربعة أجزاء.

ملاحح الحياة الاجتماعية في الحجاز في القرن الرابع عشر للهجرة، الطبعة الثانية، (جدة: دار العلم،

١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

تاريخ أمراء البلد الحرام عبر عصور الإسلام، (الطائف: المعارف، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م).

المكي، عبد الفتاح حسين رواه:

الأنصاري، عبد القدوس: موسوعة تاريخ مدينة جدة، الطبعة الثانية، (القاهرة: دار مصر للطباعة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).
نوار، عبدالعزيز وتنعني، عبدالمجيد: التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٣م).

(ب) مراجع مترجمة للعربية:

أوغلي، أكمل الدين إحسان: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعدواي، (استانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، ١٩٩٩م) جزءان.

اوزتونا، يلماز: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، (إستانبول: مؤسسة فيصل للتمويل، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م) جزءان.

اينالجيك، خليل: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد الارناؤوط، (بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٢م).

جارشلي، إسماعيل حقي: أشراف مكة المكرمة وأمرؤها في العهد العثماني، ترجمة خليل علي مراد، الطبعة الأولى، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٣م/١٤٢٤هـ).

جرانت، أ. ج. وتمبرلي، هارولد: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩-١٩٥٠، ترجمة بهاء فهمي، مراجعة أحمد عزت عبدالكريم، الطبعة السادسة، (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٨٥م) جزءان.

ديدية، شارل: رحلة إلى الحجاز في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي ١٨٥٤م، ترجمة خير البقاعي، (الرياض: دار الفيصل الثقافية، ٢٠٠١م).

ماتران، روبرت: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، الطبعة الأولى (القاهرة: دار الفكر، ١٩٩٣م) جزءان.

(ج) المراجع الأجنبية:

Al-Amr, Saleh Muhammad, The Hijaz Under Ottoman Rule 1869-1914, Ottoman Vali, The Sharif of Mecca, and The Growth of British Influence, (Riyad, The University of Riyadh Press, 1978).

-Shaw, S. J ; History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Empire of Gazis, The Rise and Decline of the Ottoman Empire 1280-1800, (Cambridge: Cambridge University press, 1976).

-Shaw, S.J & Shaw .E. k, History of The Ottoman Empire and Modern Turkey, Reform, Revolution, and Republic, The Rise of Modern Turkey 1808-1975, (Cambridge: Cambridge University Press, 1976).

رابعاً: المعارف العامة.

مؤنس، حسين: أطلس تاريخ الإسلام، الطبعة الأولى، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).